المصدر: الشرق الاوسط
التاريخ : ٢٥ اكتوبر ٢٠٠٥

لبنان يشرح موقفه أمام مجلس الأمن وكتلة الحريري تناشد لحود الاستقالة

«أمل» و«حزب الله»: «تقرير ميليس لم يوصلنا إلى الحقيقة المنتظرة»

بيروت: «الشرق الأوسط»
كلف لبنان الأمين العام بالوكالة لوزارة الخارجية السفير بطرس عساكر تمثيله في جلسة مجلس الأمن المخصصة للبحث في تقرير رئيس اللجنة الدولية للتحقيق في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، القاضي الالماني ديتليف ميليس.
واوضح وزير الخارجية فوزي صلوخ عقب اجتماع عقده امس مع رئيس الجمهورية اميل لحود خصص للبحث في التحضيرات الجارية لانعقاد جلسة مجلس الامن اليوم والدعوة التي تلقاها لبنان لحضور الجلسة، انه تقرر تكليف السفير عساكر حضورها وعرض وجهة نظر لبنان من التقرير في ضوء الموقف الذي صدر عن مجلس الوزراء في هذا الصدد. واشار صلوخ الى ان مذكرة خطية سترسل الى السفير عساكر في هذا المعنى لابلاغ مجلس الامن بمضمونها.
واعلن الوزير صلوخ ان «لبنان سيطلب ايضاً مهلة جديدة للجنة الدولية بعد 15 ديسمبر- كانون الاول المقبل اذا احتاج ميليس اليها» وانه طرح ذلك على مجلس الوزراء في جلسته الاستثنائية السبت الماضي، موضحاً ان «الهدف هو الافساح في المجال امامه (ميليس) من اجل التوصل الى الحقيقة.» وفي موازاة التحرك الرسمي، تواصل النقاش السياسي حول مضمون تقرير القاضي ميليس. وكانت ابرز المواقف صدرت عقب اجتماع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مشترك عقدته قيادتا حركة «امل» التي يرأسها رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري و»حزب الله». وانتهى الاجتماع الى الاعلان ان تقرير ميليس «لم يوصل اللبنانيين الى الحقيقة المنتظرة» والى المطالبة بـــ «المزيد من التحقيق الجاد والقضائي»، وقد عقد الاجتماع في مقر الامانة العامة»لحزب الله» في حارة حريك (ضاحية بيروت الجنوبية). وحضره عن «امل» الرئيس بري والنائب علي حسن خليل، وعن «حزب الله» أمينه العام الشيخ حسن نصر الله ومعاونه السياسي الحاج حسين الخليل ورئيس كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب محمد رعد. وصدر عن المجتمعين بيان مقتضب جاء فيه انهم يرون «ان هذا التقرير لم يوصل اللبنانيين الى الحقيقة المنتظرة»، وأكدوا «ان الوصول الى الحقيقة يحتاج الى المزيد من التحقيق الجاد والقضائي الذي يستند الى الوقائع والادلة الملموسة والبعيد عن التوظيف السياسي. ولذلك كانت الموافقة على تمديد عمل اللجنة حتى 15 ديسمبر (كانون الاول)». وأعلنوا رفضهم «لأي قرار يريد فرض عقوبات على سورية امام الحملة الضاغطة التي تقودها الولايات المتحدة وإسرائيل».

وفي الاطار نفسه، اعلن وزير العمل طراد حمادة القريب من «حزب الله» معارضته «حصار الشعب السوري». وقال في كلمة القاها في البقاع اللبناني خلال افطار اقيم اول من امس: «نحن نريد انزال اشد العقوبات بمن اغتال الرئيس رفيق الحريري. لكننا لا نستطيع توجيه هذا بوجه شعب لنسمح بالضغوط على دولة عربية من اجل فرض الحصار على شعب عربي في سورية... فتكون الحكومة اللبنانية مساهمة بذلك. وهذا ما نخشاه». واضاف: «نحن لن نقبل بهذا الحصار ولن نعمل على تنفيذه».

وعقدت امس كتلة نواب «تيار المستقبل» التي يرأسها النائب سعد الحريري اجتماعها الدوري في منزل الرئيس الراحل رفيق الحريري في بيروت بحثت خلاله تقرير لجنة التحقيق الدولية وردود الفعل التي صدرت بشأنه حتى الآن. واعربت الكتلة عن «تقديرها للجهود التي بذلتها اللجنة الدولية من اجل الوصول الى الحقيقة». واثنت على «المنهجية العلمية والموضوعية

www.ethraadl.com

الأهرام

المتجردة التي اتسم بها تقرير اللجنة». وجددت ثقتها بالقاضي ميليس وفريق عمله الدولي معربة عن «ثقتها بأن تتكلل جهود التحقيق في الكشف عن المجرمين كافة الذين خططوا ونفذوا وموّلوا الجريمة المنكرة، وكذلك الذين حاولوا تضليل التحقيق وإخفاء معالم الجريمة». ورأت الكتلة في التقرير «عنواناً لمرحلة جديدة في العمل الوطني المشترك الذي يعزز الوحدة الوطنية ويوطد اركانها».

واكدت الكتلة تمسكها بالطلب الذي قدمته في المذكرة التي رفعتها الى حكومات الدول الاعضاء في مجلس الامن بإجراء محاكمة دولية تتمتع بالنزاهة والصدقية والصلاحية الكاملة التي تمكّنها من الوصول الى العدالة وناشدت المجتمع العربي والدولي «دعم الاجماع اللبناني على الالتزام بكشف الحقيقة الكاملة من غير تهاون ولا ابتزاز ولا مساومة .. ومن اجل معاقبة المجرمين لا العقاب الجماعي».

واصدرت الكتلة مقررات اكدت فيها على «التمسك بالثوابت القومية التي تقوم عليها العلاقات اللبنانية ــ السورية وبضرورة التمييز بين الشعب السوري الشقيق الذي تجمعه بالشعب اللبناني اواصر المصاهرة والتاريخ المشترك، وحفنة من الاشرار الذين اساؤوا الى سورية والى الامة العربية كلها بقدر اساءتهم الى لبنان من خلال تورطهم في الجريمة الارهابية التي استهدفت الرئيس الشهيد رفيق الحريري»، كما اكدت على «احترام مقام رئاسة الجمهورية باعتبارها رمز الامة والمؤتمنة على دستورها». لكنها ناشدت رئيس الجمهورية ان «يتحمّل مسؤولياته المعنوية والسياسية بعد تورط رؤساء الاجهزة الامنية الذين كانوا يعملون معه وله، في الجريمة الارهابية المنكرة، واتخاذ الخطوة التي يتمناها اللبنانيون وينتظرونها بما يحفظ مقام الرئاسة الاولى ويصون لها احترامها وهيبتها، ويمكّن لبنان من تجاوز المرحلة الصعبة التي يمرّ بها في الوقت الحاضر نتيجة لهذا التورط الاجرامي».

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

واعتبر أمين سر «حركة اليسار الديمقراطي» النائب الياس عطا الله، في مؤتمر صحافي عقده امس «ان اللبنانيين ارتاحوا لخلو تقرير لجنة التحقيق الدولية من اي اشتباه بأي دور لقوى سياسية لبنانية اساسية»، مشيرا الى «انه امر يلغي بقوة اي خلفية سياسية لعمل اللجنة»، وطالب بـ «الفصل بين القرار 1595، وهو المستند الدولي لعمل لجنة التحقيق الدولية والقرار 1559 وما له من حيثيات سياسية سبق وحددنا موقفنا وتحفظاتنا حيالها وسبل التعامل معها».